الفصل الرابع

الدروس المستخلصة من التجارب التنموية والآفاق المستقبلية

أولاً: الدروس المستخلصة من التعاون العربي الصيني:

١ - حققت الصين التطور الاقتصادي من خلال تراكم معدل عال وسريع للنمو الاقتصادي امتدت آثاره إلى قطاعات الاقتصاد والمجتمع الأخرى، وعبر توفر إرادة سياسية قوية لقيادة تملك رؤية تنموية وفصلت بين السياسة والاقتصاد في الداخل والخارج، و وظفت السياسة في خدمة الاقتصاد، وسلكت النهج التعاوني والانفتاح في علاقاتها الخارجية، وجعلت التنمية هي ايدلوجية الدولة والمجتمع ، واستطاعت أن تثير الشعور الوطني في جعل التنمية هي التحدي الرئيسي الذي يعطي للصين مكانتها ودورها الحضاري التاريخي مما جعل الصينيين في الخارج هم الممول الأول للصعود الاقتصادي الصيني. وهذا يوضح دور العوامل غير الاقتصادية في اقتصاديات التنمية، هذا الدور الذي لا يقل

أهمية عن العوامل الاقتصادية نفسها، وهذا درس مهم من دروس التجربة الصينية[١٤].

٢ - إذا كانت الصادرات هي قاطرة النمو الاقتصادي الصيني، فأنها لن تتمكن من ذلك إلا بعد تجهيز قاعدة محلية قوية متنوعة تقوم على معدل عال للادخار المحلي وإنتاجية عالية لعوامل الإنتاج ، وهو ما شكل حافزا قويا للاستثمارات الأجنبية التي تبحث عن بيئة آمنة للاستثمار تتمتع بمعدل عال للتشغيل واقل درجة مخاطرة وأعلى مردود على رأس المال المستثمر. وقد أمكن تجهيز قاعدة الإنتاج المحلية هذه بداية بتطوير القطاع الزراعي وإطلاق الحافز الفردي وتحسين شروط الحياة للصينيين وهو درس اخر من دروس التجربة الصينية.

٣ - بالرغم مما حققته الصين من خلال تراكم راس المال والعمل فأن الزيادة الكبيرة في انتاجية العمل كانت هي القوة المحركة لهذا النمو غير المسبوق، ففي خلال الفترة من ١٩٧٩ - ١٩٩٤ كانت إنتاجية العمل مسئولة عن ٤٢ في المائة من

---

[١٤] مدحت ايوب، مصدر سابق.

النمو الاقتصادي الصيني وتجاوزت دور رأس المال في إحداث هذا النمو، وتعد هذه سابقة اقتصادية للاقتصاد الصيني، وهذا درس مهم ينبغي على العرب الاستفادة منه[١٥].

٤ - أن الارتفاع في إجمالي نسبة التجارة في السلع إلى الناتج المحلي الإجمالي يعكس عمق اندماج الصين في الاقتصاد العالمي ومدى انفتاح سوقها ومدى الأهمية التي توليها الصين إلى هذا القطاع، وهو ما يفسر حرص الصين على العمل في بيئة يسودها السلم الاجتماعي، وتجنبها الدخول في مصادمات خارجية وانتقال الصين من حالة الانغلاق إلى الاعتماد المتبادل. وفي مجال التجارة الخارجية كانت الصين حريصة على أن يستفيد الطرف الأخر المستورد، كما أن زيادة الصادرات كان يقابلها باستمرار زيادة في الواردات، مما جعل شركاء الصين التجاريين من الدول العربية أكثر حرصا على استمرار الصعود الاقتصادي الصيني، وأدى تراكم فائض الميزان التجاري الصيني وتدفقات الاستثمار الأجنبي

---

[١٥] نفس المصدر السابق.

المباشر إلى استمرار نمو احتياطي النقد الأجنبي الصيني واستقرار سعر صرف العملة الصينية وهو ما زاد في ثقة المستثمر الأجنبي وقدرته على التنبؤ بأعلى درجة تأكيد.

٥ - حرصت الصين في صعودها الاقتصادي على مبدأ" الكل رابح" مخالفة للمبدأ الذي سار عليه النموذج الغربي، فبينما سار هذا الأخير على منهج إفقار المستعمرات فأن النموذج الصيني قام على مبدأ "الكل رابح"، وهذا المبدأ يدفع الدول العربية إلى زيادة وتعميق التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري مع الصين.

٦ - تشهد العلاقات العربية الصينية نمواً سريعاً، وإذا كانت العلاقات العربية الصينية وصلت إلى مستوى استراتيجي، فإنها شكلت أساساً نهضت عليه العلاقات القوية بين الجانبين منذ خمسينات القرن الماضي، فأن النمو الاقتصادي السريع الذي تحققه الصين جعل الصين في حاجة إلى تعزيز تعاونها الاقتصادي مع الدول العربية لتأمين احتياجاتها من النفط الخام والاستفادة من كبر الأسواق العربية ونشاطها.

٧ - تسعى الدول العربية والصين إلى إقامة منطقة تجارة حرة تفضيلية ، وسوف يؤدي قيام هذه المنطقة الحرة إلى مزيد من

تدفق السلع الصينية إلى الأسواق العربية، مع تمتع هذه السلع بطلب عال لدى المستهلك العربي بسبب رخص أسعارها، وتسعى الصين إلى تحسين الجودة حتى تستطيع الاستحواذ أيضاً على المستهلك العربي الذي يبحث عن السعر المناسب والجودة العالية، وهذا يدفعنا إلى إقامة منطقة تجارة حرة تفضيلية عربية صينية، تنطلق من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

٨ - يعتبر المنتدى العربي الصيني دعماً من جانب الصين لفكرة وحدة النظام العربي كما تعبر عنها جامعة الدول العربية، ويقع على الجانبين العربي والصيني تنشيط هذا المنتدى. وفي ظل الصعود الاقتصادي السريع للصين واحتلالها المركز الثاني اكبر اقتصاد بعد الولايات المتحدة الأمريكية، فأن قوة العلاقات العربية الصينية من شأنها أن تنعكس في موقف صيني داعم للقضايا العربية، علماً بأن السياسة الخارجية الصينية يغلب عليها الاعتبارات البرجماتية وأصبحت اقل تأثراً بالاعتبارات الأيدلوجية.

٩ - ارتفعت معدلات الاستثمارات العربية، في الصين للاستفادة من مناخ الاستثمار فيها والذي يتسم بارتفاع العائد والأمان،

وتركـزت الاسـتثمارات العربيـة في مجـالات الاستكشـافات النفطية والتكرير والبتر وكيماويات. وهـذا الاتجـاه مـن شـأنه تنويع محفظة الاستثمار العربية في الصين بدلاً من التركيزعلى سلعة معينة الذي كان تتسم به وتعرضها لكثير من المخاطر.

ثانياً: الآفاق المستقبلية للتعاون العربي الصيني:

وحول الأفاق المستقبلية للتعاون العربي الصيني في مجالات الاقتصاد والتجارة والاستثمار، لابد من العمل علي المزيد من التكامل والاندماج بين الطرفين من خلال:

١. من اجل الاندماج والتكامل، العمل على إنشاء منطقة تجارة حرة تفضيلية بين الدول العربية و الصين.

٢. تفعيل مذكرة التفاهم التي تم توقيعها عام ٢٠١٢ بين المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين والمصلحة العامة لمراقبة الجودة والفحص والحجر الصحي في جمهورية الصين الشعبية، وتركز هذه المذكرة علي تعزيز التعاون في مجال الجودة والذي يتضمن التقييس والمقاييس وضبط الجودة والتقييم، والبنية التحتية للجودة، حيث تساهم في زيادة التبادل التجاري والاستثمارات المشتركة، من خلال تقليل القيود الفنية وإزالة الحواجز أمام تبادل التجارة ودعم نمو التجارة بين الصين والدول العربية.

٣. إنشاء آلية للتعاون الزراعي بين الصين والدول العربية، نظراً للأهمية المتزايدة لهذا القطاع، ولاسيما في ضوء تصاعد أسعار

المواد الغذائية عالمياً وانعكاسات ذلك على الأمن الغذائي. وبالنظر لأهمية دور القطاع الزراعي في اقتصادات الدول العربية خاصة فيما يتعلق بتوفير المنتجات الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي والاستفادة مما لدى الصين من إمكانيات وتقنيات عالية في مجال الإنتاج والإنتاجية الزراعية وكذلك بما لديها من خبرات في مجال استصلاح الأراضي وزراعة الصحراء و التحوير الوراثي الزراعي.

٤. يشهد العالم تحولات كبيرة في خريطة تقسيم العمل، وسوف يشكل العالم العربي والصين أهدافاً لإغراق التكنولوجي الدولي. ومن هنا يجب التعاون من اجل اختيار مجموعة من المشروعات المتبادلة التي تغطي حاجات احدهما أو كلاهما عن طريق انتخاب التكنولوجيا المناسبة وتوحيد موقفهم التفاوضي في مواجهة بائعي التكنولوجيا من دول الشمال، ومن الأمثلة الهامة هنا الآلات الزراعية وصناعات الصلب الثقيلة والسيارات والشاحنات والآلات الحفر الثقيلة. أن تجميع الجهود في هذه المجالات قد يثبت فائدة ومنفعة لكل من الصين والعالم العربي.

٥. لكل من الصين والدول العربية مزاياها الاقتصادية التي تكمل بعضها البعض وتمكنها من مساعدة بعضها البعض على الوفاء بحاجات التنمية الاقتصادية بها. وبالتالي فهناك احتمالات كبيرة لتوسيع التعاون الاقتصادي بينهما على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة. فالدول العربية غنية بالموارد الطبيعية كالنفط والغاز والفوسفات، أما الصين فهي من الدول النامية المتقدمة وقد تمكنت من أن تشيد نظام صناعي وزراعي وخدمي متطور، كما تمكنت من بناء رصيد كبير من المواهب التكنولوجية، وتشتمل المشروعات الخارجية للصين على العمارة وإنشاء الجسور والطرق والموانيء ومحطات الطاقة الكهرومائية والصناعات المعدنية والصناعات الخفيفة وهندسة البترول والاستكشاف الجيولوجي، وحفر الآبار والزراعة وتربية الماشية والصيد وإنتاج مواد البناء، وقد طبقت الصين مبدأ " الالتزام" بالعقود وضمان الجودة وتفضيل الإرباح الصغيرة لدعم الصداقة، ولان التكنولوجيا والمعدات التي تقدمها الصين مناسبة أكثر للدول العربية، وعليه فان التعاون في هذه المجالات بين الصين والدول العربية يؤدي إلى التكامل والاندماج، ويحقق المزيد من النمو الاقتصادي.

٦. المشروعات المشتركة، أو نمط من التعاون الثلاثي، فالصين لديها خدمات العمل والخبرات الصناعية الهامة، وفي المقابل هناك بعض الدول العربية الغنية برأس المال وأخرى غنية بالموارد الطبيعية الزراعية والمعدنية، وهذه الأطراف الثلاثة يمكن أن تنظم معاً في مشروعات مشتركة سواء في الصين أو في الدول العربية الغنية بالموارد المالية والطبيعية، وهنا يكون التركيز على مجالات الزراعة والصناعات الغذائية كمجال هام للمشروعات المشتركة بين الصين والدول العربية.

٧. تكثيف التعاون في مجالات الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بما في ذلك توليد الكهرباء وتحليه مياه البحر.

٨. إنشاء آلية للتعاون في القطاع السياحي تتضمن تشجيع القطاع السياحي وشركات السياحة والسفر لدى الجانبين.

٩. الاستمرار في تشجيع القطاع السياحي وشركات السياحة والسفر لدى الجانبين في ميادين التصنيف الفندقي والتدريب، وإقامة المعارض للترويج السياحي والزيارات السياحية وتقديم المعلومات والتسهيلات اللازمة في هذا الصدد، وتشجيع الشركات من الجانبين علي إقامة المشاريع السياحية وتقديم تسهيلات اللازمة لها.

١٠. تفعيل تنسيق المواقف بين الجانبين في المحافل الاقتصادية والتجارية الدولية، منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، وفي إطار الأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية.

١١. العمل علي تشجيع الجانبين علي تبادل إنشاء الأجهزة البنكية وفقاً للشروط القانونية المعنية، وتعزيز التسهيلات للتجارة والاستثمار الثنائي.

١٢. تفعيل دور قطاع الأعمال العربي الصيني من خلال المجالات التي تحددها الآليات المختلفة في إطار البرنامج التنفيذي لمنتدى التعاون العربي الصيني والتي تمثل فرصاً استثمارية متاحة.

خاتمة

يعتبر هذا الكتاب الأول من نوعه إذ تناول التعاون العربي الصيني من منظور منتدى التعاون العربي الصيني الذي تأسس في عام ٢٠٠٤، بشكل تفصيلي وقريب مستعرضاً التبادل التجاري والاستثمارات المشتركة، بشكل مقارنة قبل وبعد تأسيس المنتدى، حيث ازدادت التجارة البينية بين الطرفين والاستثمارات المشتركة بعد تأسيس المنتدى وذلك بسبب عاملين الأول : تطور العلاقات الثنائية بين الدول العربية و الصين والثاني : العمل الجماعي متعدد الأطراف العربي الصيني في إطار المنتدى. وتم في هذا الكتاب استعراض مراحل تأسيس المنتدى وأهمية إنشاءه من منظوري الاقتصاد السياسي والدبلوماسية الاقتصادية. كما تناول الآفاق المستقبلية للتعاون من اجل الاندماج والتكامل الصناعي والزراعي بين الطرفين، مقترحاً إقامة منطقة تجارة حرة تفضيلية بين الصين والدول العربية، وذلك انطلاقاً من الإعلان المشترك حول إقامة علاقات التعاون الاستراتيجي بين الدول العربية و الصين (تيانجين٢٠١٠) في إطار منتدى التعاون العربي الصيني.

المراجع

١- التنين العظيم، " الصين والعرب تاريخ حضاري أنتج علاقات إستراتيجية"، العدد ٦٩٦، ١٧/سبتمبر٢٠٠٤.

٢- ثامر محمود العاني ،" الاقتصاد العربي في عصر العولمة والتكتلات الاقتصادية الدولية"، القاهرة ٢٠١٢، مطبعة سنابل للكتاب.

٣- تقرير التنافسية العالمية، منتدى الاقتصاد العالمي ٢٠١١ -٢٠١٢.

٤- وثائق منتدى التعاون العربي الصيني، جامعة الدول العربية.

٥- مدحت أيوب " العلاقات الاقتصادية العربية الصينية في ضوء الصعود الاقتصادي الصيني"، أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة، مايو ٢٠٠٧.

٦- محمد عبد الوهاب الساكت" التعاون العربي الصيني في القرن الحادي والعشرين" دراسة مقدمة للمؤتمر السنوي التاسع للدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ١٢ -١٣/ مايو٢٠٠٤

٧- مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ٢٠١٢.

د. ثامر محمود زيدان

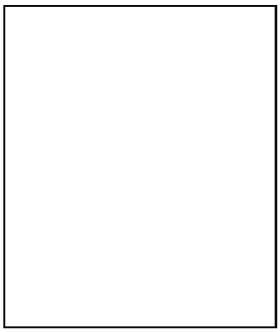

ولد الدكتور ثامر محمود زيدان العاني في مدينة بغداد عاصمة العراق، ودرس الاقتصاد القياسي في جامعة براد فورد/المملكة المتحدة سنة ١٩٩٠، حصل على لقب الأستاذية في الاقتصاد القياسي من جامعة بغداد عام ٢٠٠٠، رئيس قسم الاقتصاد في جامعة بغداد١٩٩٤ -٢٠٠٠، أستاذ الاقتصاد القياسي والرياضي في كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد ١٩٩٠ -٢٠٠٠، اشرف على عدد كبير من رسائل الدكتوراه والماجستير، كما قام بكتابة عدد كبير من البحوث والدراسات والتي نشرت في المجلات العراقية والعربية والعالمية، عضو لجنة إعداد الدراسات بشان الاقتصاد العراقي، عضو لجنة إعداد الدراسات للاقتصاد العراقي منذ عام(١٩٩٥ - ٢٠٠٠)، عضو لجنة تحديد سعر صرف الدينار العراقي، عضو جمعية الاقتصاديين العراقيين، عضو الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية وعضو الجمعية الإحصائية الملكية البريطانية / المملكة المتحدة، منذ عام ٢٠٠٠ التحقت للعمل في جامعة الدول العربية / القطاع الاقتصادي، يعمل مدير إدارة العلاقات الاقتصادية، عضو وفد الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القمم العربية، شارك في تأسيس منتديات التعاون الدولي في إطار جامعة الدول العربية مع الصين، أمريكا الجنوبية، اليابان، الهند، روسيا، تركيا. رئيس فريق وفد الأمانة العامة للجامعة العربية في إعداد التقرير الاقتصادي العربي الموحد الذي يعد سنوياً بالاشتراك مع صندوق النقد العربي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوبك).